

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية  
مجلس الوزراء  
الأمم المتحدة

قرار رقم : (١٩٥)

وتاريخ : ١٦/٦/١٤٣٣هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٥٠٥٧٨ وتاريخ ٣/١١/١٤٣٢هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير المالية رقم ٣٥٥٦/٤٢ وتاريخ ١٨/٤/١٤٣٠هـ ، ومنذكرة معاليه المؤرخة في ٩/٤/١٤٣١هـ في شأن اقتراح معاليه مناسبة صدور قرار من مجلس الوزراء يفسر البدلات والعلاوات التي تضاف إلى الراتب الأساسي عند التعويض عن الإجازات عند نهاية الخدمة وأنها البدلات والعلاوات الواردة في نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد ، أما ماعداها من بدلات وعلاوات صدرت التوجيهات بصرفها لظروف استثنائية فلا تضاف ، والتأكيد على وزارة الدفاع بتطبيق ماتضمنته الفقرة (ج) من المادة (الثانية والعشرين بعد المائة) من نظام خدمة الضباط ، والفقرة (ب/٢/ج) من المادة (السادسة والعشرين) من نظام خدمة الأفراد ، المعدلتين بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٧) وتاريخ ٢٨/٤/١٤٢٨هـ ، وعدم التعويض عن إجازات من انتهت خدماتهم ولم تتوافر في ملفاتهم أوامر رفع حالة التأهب وقرارات قطع الإجازة أو وقفها من الوزير المختص .

وبعد الاطلاع على نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ٢٨/٨/١٣٩٣هـ وتعديلاته .

وبعد الاطلاع على نظام خدمة الأفراد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩) وتاريخ ٢٤/٣/١٣٩٧هـ وتعديلاته .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٣٧) وتاريخ ٢٨/٤/١٤٢٨هـ .

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الخدمة العسكرية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٥) وتاريخ ٤/٧/١٤٠٢هـ وتعديلاته .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (١٨٥) وتاريخ ٢٦/٣/١٤٣٣هـ المعد في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٩١) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٧٣) وتاريخ ٢/٦/١٤٣٣هـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(٢)

المملكة العربية السعودية

مجلس الوزراء

الأمانة العامة

يقرر مايلي:

أولاً: إن البدلات والعلاوات التي تضاف إلى الراتب الأساس للضباط والأفراد عند تعويضهم عن إجازاتهم بعد نهاية الخدمة ، مقصورة على البدلات والعلاوات الناشئة بموجب نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ٢٨/٨/١٣٩٣هـ ، ونظام خدمة الأفراد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩) وتاريخ ٢٤/٣/١٣٩٧هـ وتعديلاتهما ، وذلك متى توافرت فيها الضوابط الواردة في النظامين . وهذا لا يخل باختصاص مجلس الخدمة العسكرية المقرر بموجب الفقرة (ج) من المادة (١٠) المعدلة من نظامه.

ثانياً: التأكيد على وزارة الدفاع بتطبيق ما تضمنته الفقرة (ج) من المادة (الثانية والعشرين بعد المائة) من نظام خدمة الضباط ، والفقرة (ب/٢/ج) من المادة (السادسة والعشرين) من نظام خدمة الأفراد ، المعدلتين بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٧) وتاريخ ٢٨/٤/١٤٢٨هـ ، وذلك بإرفاق أمر رفع حالة التأهب لصرف التعويض عن إجازات من انتهت خدمتهم من الضباط والأفراد.

رئيس مجلس الوزراء

٢



